

دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي

أ.م.د. عمرو هشام محمد*

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

د. أحمد حافظ حميد

كلية الادارة والاقتصاد

الجامعة المستنصرية

الملخص :

يُعد سعر الصرف واحداً من المتغيرات الاقتصادية المهمة في الوقت الحاضر، إذ تختلف تأثيراته من بلد لآخر، وبحسب نوع الاقتصاد السائد، إذ إن نظام سعر الصرف إذا ما كان ثابتاً أو مرناً، يكون ذات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية لتحديد العلاقة بين متغيرات اقتصادية رئيسة كالموازنة العامة وميزان المدفوعات، فالسيطرة على عجز الموازنة العامة عن طريق التحكم أو تغيير نظام سعر الصرف من سعر صرف ثابت، إلى معوم أو من معوم مدار إلى معوم بشكل كامل، هي موضوعات غاية في الأهمية، وذات انعكاس على استقرار الاقتصاد الكلي. وبقدر تعلق الامر في الاقتصاد العراقي والذي يُعاني من مشكلة ضعف الانضباط المالي والتي كانت جوهر مشكلة البحث ، لكونه اقتصاداً ذو طبيعة ريعية، أدت إلى سياسة انفاقية توسعية وسلوك مسرف في المال العام في سنوات الوفرة المالية، وعند تراجع الإيرادات النفطية أدى ذلك إلى اختلال في المالية العامة وميزان المدفوعات معاً، مما ولّد ضغوطاً على سعر صرف الدينار العراقي ومحاولة الحفاظ على استقراره من جهة ، أو على المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية :

الانضباط المالي ، نظام سعر الصرف ، الموازنة العامة ، الميزان التجاري .

Abstract :

The role of fiscal discipline to maintain stability of exchange rate of Iraqi dinar.

The role of exchange rate be one of important economic changes nowadays. Which is varies between countries by type of economist, as the exchange rate system is a great important economically weather be stable or flexibility to determine the relationship between major economic variables such as public budget and balance of payment, managing public budget deficit by controlling and changing the rate exchange system from stable to floating one, or from a managed one to fully floating one, be very important, and its reflecting on the economic stability. As far as the Iraqi economy is concerned which suffers from weak fiscal discipline , which was the research problem. Because it is a rentier economy, led to an expansionary expending policy and excessive behavior in public expenditure in the years of financial abundance. Decreasing in oil revenues led to disruption in public budget and payment balance together and that make pressure on the exchange rate of Iraqi dinar and trying to maintain stability on one hand, or on the macroeconomic variables of the Iraqi economy on the other hand.

Key wards :

fiscal discipline, exchange rate , public budget, balance payments.

المقدمة:

يُعد سعر الصرف واحداً من المتغيرات الاقتصادية المهمة في الوقت الحاضر، إذ تختلف تأثيراته من بلد لآخر، وبحسب نوع الاقتصاد السائد، لذلك فإنه مرة يكون متغيراً مستقلاً يؤثر في متغيرات تابعة، ومرة أخرى يكون هو ذاته متغيراً تابعاً لمتغيرات أخرى، كما لا يوجد مسار واحد للعلاقة الدالية السببية لسعر الصرف، وفي الواقع فإن سعر صرف العملة هو انعكاس حقيقي لمدى قوة الاقتصاد الوطني في حالة توفر التوازن بين حجم المدخلات والمخرجات المحلية والاجنبية لأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب، ومستوى التوازن الداخلي (الادخار-الاستثمار) والتوازن الخارجي لميزان المدفوعات (الصادرات-الاستيرادات) من جانب آخر، ويمكن القول ان قوة ومثانة العملة هي من نتائج قوة ومثانة الاقتصاد الوطني وليس العكس، وبالرغم مما شهده سعر صرف الدينار العراقي من استقرار نسبي و تحسن في قيمته تجاه الدولار بعد عام (٢٠٠٣) ومطلع عام (٢٠٠٧)، بعد التراجع والإنهيارات الكبيرة في قيمته خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ وصل لادنى نقطة تاريخياً مقابل الدولار فسجل (٣٠٠٠ دينار عراقي لكل 1 دولار). وعلى فأن نظام سعر الصرف إذا ما كان ثابتاً أو مرناً يكون ذات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية لتحديد العلاقة بين متغيرات اقتصادية رئيسة كالموازنة العامة وميزان المدفوعات، فالسيطرة على عجز الموازنة العامة عن طريق التحكم أو تغيير نظام سعر الصرف من سعر صرف ثابت، الى معوم أو من معوم مدار الى معوم بشكل كامل، هي موضوعات غاية في الأهمية، وذات انعكاس على استقرار الاقتصاد الكلي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف الانضباط المالي كون الاقتصاد العراقي ذو طبيعة ريعية، أدت الى اتباع سياسة انفاقية توسعية وسلوك مسرف في المال العام في سنوات الوفرة المالية، وعند تراجع الإيرادات النفطية أدى ذلك الى اختلال في المالية العامة وميزان المدفوعات معاً، مما وُلد ضغوطاً على سعر صرف الدينار العراقي ومحاولة الحفاظ على استقراره من جهة ، وأعلى المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي.

هدف البحث:

توضيح أهم الانعكاسات السلبية لضعف الانضباط المالي على الاقتصاد العراقي بشكل عام، و للمتغيرات الاقتصادية الكلية كالموازنة العامة وميزان المدفوعات بشكل خاص. وكذلك التحقق من

العلاقة بين هدفى الانضباط المالي للموازنة العامة و نظام سعر الصرف الأفضل الذي يخدم الاقتصاد العراقي .

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على افتراض وجود علاقة تبادلية بين التوازن الفعلي لكل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جهة، واستقرار سعر صرف الدينار العراقي من جهة أخرى.

منهجية البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، للتعرف على دور الانضباط المالي في السعي لتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي.

هيكلية البحث:

توزع البحث بين ثلاثة محاور؛ تناول المحور الأول، المتضمنات النظرية للانضباط المالي ومؤثراته من وجهة النظر المالية والنقدية. أما المحور الثاني، فتناول العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي، أما المحور الثالث فانصرف الى قياس وتحليل العلاقة بين الانضباط المالي والمتغيرات الاقتصادية الكلية موضوعة البحث للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، وأخيراً التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول : المتضمنات النظرية للانضباط المالي ومؤثراته

أولاً : مفهوم الانضباط المالي ومؤثراته

لقد عانت الكثير من الدول سواء كانت نامية أم متقدمة من الاختلالات المالية، وضعف القدرة على نقل الموارد بين الاستخدامات المختلفة بما يحقق الأولويات الاستراتيجية، ابتداءً من طبيعة سلوك معدي الموازنة ومنفذيها وتفاعلهم مع قوانين الموازنة وقواعدها، مروراً بمحاولة تحقيق مصالح الجهات والوحدات الإدارية المختلفة التي تتنافس على الموارد المالية، انتهاءً بتحقيق الهدف النهائي وهو توفير الخدمات العامة وتغطية تمويلها بانسيابية واستدامة، ولغرض تحقيق التوليفة المثلى بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ضمن الموازنة العامة كان لابد من التركيز على مفهوم الانضباط المالي "fiscal discipline"؛ والذي يُشير الى ضرورة عدم تجاوز الإنفاق الكلي الكميات المقررة له في الموازنة العامة، أو بعبارة أخرى أن لا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانيات المالية المتاحة، وليس حسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة.

ولابد من الإشارة الى ان درجة الانضباط المالي تُعد أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، إذ تُشير الى مستوى العجز المالي الحاصل في الوضع الاقتصادي العام ، فضلاً عن مدى كفاءة وفعالية المؤسسات المالية في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة.

ثانياً: المتضمنات النظرية لسعر الصرف

١.الاطار النظري لسعر الصرف من وجهة النظر المالية:

لابد أن نحدد المفهوم الاقتصادي لسعر الصرف قبل التطرق الى إطاره النظري من الناحية المالية، ومع ذلك يتضمن مفهوم سعر الصرف أشكالاً مختلفة أهمها :

أ . سعر الصرف الاسمي: وهو السعر الذي يعبر عن السعر النسبي لعملة دولتين، إذ إنه يمثل سعر عملة معينة بالنسبة لعملة أجنبية أخرى، وبعبارة أخرى هو عدد الوحدات النقدية من عملة معينة مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى. وعليه فأن سعر الصرف يُعد ثمن العملة، إذ ان النقود اضافة الى انها وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة واداة للقياس، فأنها سلعة لها سعرها وسوقها الخاصة عن طريق سعر الصرف.

ب. سعر الصرف الحقيقي: هو السعر النسبي لسلعة دولتين، أي هو السعر الذي يتم عن طريقة مبادلة سلعة دولة أخرى، وهنا يظهر تأثير اسعار السلع بالسعر النقدي المباشر له عن طريق تأثيرها بأسعار الصرف الاجنبية، اذ يتطلب ذلك حساب معدلات الصرف الحقيقي لاحدى العملات

مقابل أي عملة أخرى عن طريق تعديل سعر الصرف بين العملتين بفروقات معدلات التضخم بين الدولتين، ان هذا السعر مهم لمعرفة أثر تغير سعر الصرف في التجارة الخارجية.^١

ج. سعر الصرف الاسمي الفعال: ويعرف بأنه الرقم القياسي لاسعار الصرف الاسمية الفعالة، وهو عبارة عن متوسط حسابي موزون لاسعار الصرف الثنائية بين عملة الدولة المحلية وعدد من العملات الاجنبية، وتستخدم الحصص النسبية لتجارة الدول الخارجية كأوزان لتعكس الاهمية النسبية للشركاء التجاريين، وإذا عدل سعر الصرف الاسمي الفعال بمعدلات التضخم في الاقتصاد المحلي والشركاء التجاريين، فإنه يتحول الى سعر صرف فعال حقيقي.^٢

د. سعر الصرف التوازني: وهو السعر الذي يمثل توازن مستدام لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وضمن بيئة اقتصادية مستقرة وخالية من الصدمات الاقتصادية.^٣

وعموماً فإن التحليل الاقتصادي لسعر الصرف من وجهة النظر المالية يظهر من خلال التحليل الكنزي، الذي أكد على اهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وحقنه بجرعات منشطة لغرض رفع الطلب الكلي الفعال الى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل، عن طريق تطبيق جملة من السياسات ولاسيما في مجال السياسة المالية، من خلال خفض الضرائب وزيادة الانفاق العام في مجال الخدمات والاشغال العامة ، وهنا سيفعل المضاعف فعله لكي يتسنى تعويض الطلب الكلي الفعال، حتى وإن أدى ذلك الى عجز في الموازنة العامة للدولة، إذ أكد كينز على أهمية اتباع اسلوب التمويل بالعجز من خلال اعتماد سياسة مالية توسعية في فترة الكساد الاقتصادي. وبالعكس يتم اعتماد سياسة مالية انكماشية حينما يصل الاقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل، كما إنه أكد على ان السياسة المالية تؤثر على سعر الصرف عن طريق ثلاث قنوات؛ القناة الأولى قناة الدخل، والقناة الثانية قناة السعر، القناة الثالثة هي معدلات الفائدة، اذ ان السياسة المالية التوسعية من خلال، القناة الأولى (قناة الدخل) تُوضح بأنه في حالة حدوث زيادة في الدخل عن طريق زيادة الانفاق، فإن ذلك يؤدي الى زيادة السلع المستوردة وبذلك يزداد العجز التجاري ثم ينخفض سعر الصرف ، وفي المقابل فإن السياسة المالية الانكماشية تعمل عكس ذلك. أما القناة الثانية (قناة الاسعار)، فإن السياسة المالية التوسعية تؤدي الى زيادة اسعار السلع المعدة للتصدير الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الصادرات وفي المقابل تزداد الاستيرادات، بفعل انخفاض سعر صرف العملة المحلية، أما تأثير القناة الثالثة (قناة معدلات الفائدة)، فإنها تظهر عن طريق قيام السياسة المالية التوسعية برفع معدلات الفائدة، لأن الحكومة ستبيع سندات لغرض تمويل عجز الموازنة الحكومية، وبسبب معدلات الفائدة المرتفعة فإن ذلك يؤدي الى تدفق رؤسما من الخارج الى داخل البلد، وهذا يؤدي الى رفع سعر صرف العملة المحلية، وفي المقابل فإن

السياسة المالية الانكماشية تخفض معدلات الفائدة طالما تقلل من تمويل السندات لذلك العجز، ومن بين القنوات الثلاثة يُعد تأثير قناتي (معدل الفائدة والدخل) ذات تأثيرات قصيرة الأمد، اذ يعمل هذان الاثنان في الاتجاه المعاكس مع الاخذ بنظر الاعتبار مدى استجابة التغير في سعر الصرف لكلا المتغيرين، لكن يبقى تأثير السعر بعيد الامد.^٥

٢. الاطار النظري لسعر الصرف من وجهة النظر النقدية:

يرى مؤسس النظرية النقدية ميلتون فريدمان ان سعر الصرف ظاهرة نقدية، إذ إنه يتحدد بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، باعتبار ان كمية النقود وسعر الفائدة يتركان أثراً على سعر الصرف، كما أن الطلب على النقود يعتمد على مستوى الدخل الحقيقي، وسعر الفائدة^٦ ويعتبر فريدمان إن عوامل الطلب على النقود ترجع الى عناصر الثروة الناتجة عن مدى سيولتها، اذ ان النقود هي الاكثر سيولة وطلبها يلبي حاجات الانفاق وان قيمتها تتغير كلما تغيرت الاسعار، ثم تأتي بالدرجة الثانية من حيث الطلب السندات ، والتي يزداد الطلب عليها اذا زاد عائدها المرتبط بمعدل الفائدة وسعر السند، الامر الذي يؤدي الى زيادة حركة رؤوس الاموال تجاه الدولة التي زاد العائد فيها ، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على عملتها ومن ثم سعر صرفها، وبالعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة، كما يؤكد فريدمان ان التقلبات الحاصلة في سعر الصرف سببها حالة عدم الاستقرار النقدي لقيمة النقود^٧.

٣. النظريات الحديثة لسعر الصرف:

هناك أكثر من نظرية حديثة تفسر اتجاهات سعر الصرف وعلى النحو الآتي:

نظرية تكافؤ القوة الشرائية :

إن نظرية تكافؤ القوة الشرائية التي قدمها غوستاف كاسل في عام (١٩٢١) م من القرن الماضي تنص على أن سعر الصرف بين عملتي دولتين يكون في حالة توازن عندما تكون القوة الشرائية، داخل الدولتين متساوية عند نفس سعر الصرف، وتعتمد النظرية على فكرة أن طريقة قياس حجم اقتصاديات الدول بناء على مقارنة الناتج المحلي الإسمي لكل دولة، لا يعطي صورة حقيقية عن القوة الحقيقية لكل اقتصاد، لأنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية وكلفة المعيشة داخل كل بلد، وعليه تقوم نظرية تعادل القوة الشرائية بمقارنة لاقتصاديات الدول عن طريق الأخذ بعين الاعتبار مستوى المعيشة في كل بلد، عن طريق حساب كلفة المعيشة والمستوى العام للأسعار، وتكمن فائدة هذه النظرية في تمثيلها للمعطيات الاقتصادية الخاصة بقياس القوة الحقيقية لمتوسط الدخل الفردي والاقتصاد بشكل عام بصورة أفضل، مع تقليل أهمية قيمة العملات وأسعارها في

أسواق الصرف، نظراً لأن الأخيرة لا تعكس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة تدخل الحكومات في تحديد قيمتها أو نتيجة عمليات المضاربة التي تعرفها الأسواق^٨.

ب. نظرية التوقعات العقلانية:

صاحب هذه النظرية الفرنسي جاك آرنس، والذي يؤكد على الدور الذي تمارسه آلية السوق الحر في تحديد سعر الصرف، بفعل التوقعات التي يمكن الوصول لها عن طريق التنبؤ في سوق النقد، شرط أن يتم التعامل بعقلانية مع التوقعات لحدوث تغيرات في أسواق رأس المال، معتمدة على الخبرات الفردية في تداول الاصول المالية المحلية والاجنبية بهدف تحديد متى ستتناقص اسعار الفائدة الاجنبية، وينخفض الطلب على الاوراق المالية المحلية مع انخفاض سعر الفائدة المحلي، لغرض تحقيق اعلى عائد ممكن، والذي سوف يحدد بدوره مستوى سعر الصرف عن طريق حجم المخزون من الاصول المالية الاجنبية الموجودة نسبة الى الاصول المالية المحلية ، وكلما قلت تلك النسبة كان في غير صالح سعر صرف العملة المحلية، وذلك لأن نسبة استجابة رأس المال للتغيرات المتوقعة في أسعار الفائدة أو أحد المتغيرات الاقتصادية الاخر اكثر سرعة من استجابة اسعار السلع في السوق التنافسية، وعليه فأن هذه النظرية تؤكد على أن الفائدة على السند في الاجل الطويل تساوي متوسط معدل الفائدة التي يتوقعها الافراد في الاجل القصير^٩.

ج. نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفوء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات أو العجز التوازني او معدل التضخم، وفي السوق الكفوء يجب ان تكون كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآتية والآجلة، وعليه فإنه لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب، اذ لازال الجدول قائم لغاية الوقت الحالي بخصوص ماذا كانت اسواق الصرف الحالية كفوة نسبياً ام لا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (إختبارات جيدي و ديفي) في عامي (١٩٧٥) و(١٩٧٦)، بخصوص كفاءة السوق، فضلاً عن الدراسة التي قدمها هانت في عام(١٩٨٦) ودراسات كيرني وماك دولاند في عام(١٩٨٩) والتي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبياً^{١٠}. كما لابد الإشارة الى أمرٍ ضروري بخصوص مسألة المغالاة في سعر الصرف، والتي تترك آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني، وعلى النحو الآتي:

١. انخفاض الصادرات؛ اذ يعمل سعر الصرف المقوم بأعلى من قيمته over value الى انخفاض في حجم الصادرات، بسبب جعل اسعار السلع القابلة لتصدير مرتفعة بالنسبة

- للمستوردين الاجانب، الأمر الذي يؤدي الى تقليل الحافز لدى المنتجين المحليين على زيادة انتاجهم من هذه السلع، بسبب ارتفاع اسعارها بالنسبة للمستوردين الاجانب مقارنةً مع مثيلتها من السلع المنافسة في الدول الاخرى، والتي تكون بأسعار أرخص للمستوردين الاجانب.
٢. كذلك فإن سعر صرف العملة المحلية المقوم بأعلى من قيمته يؤدي الى زيادة الاستيرادات، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لأنها تصبح أرخص نسبياً.
٣. انخفاض حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، بفعل عدم تشجيع انتقال رؤوس الاموال من الخارج الى الداخل من جانب، فضلاً عن تشجيع هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج من جانب آخر، لاسيما اذ اقترن سعر الصرف المغالى فيه بأسعار فائدة محلية منخفضة.
٤. زيادة الاقتراض من الخارج، اذ عندما يكون البلد قادراً على اقتراض مبالغ مالية من الخارج لمواجهة زيادة الطلب على العملات الأجنبية ، فإن المغالاة في سعر صرف العملة المحلية يمكن أن يستمر شهوراً، كما حصل في كل من الأرجنتين وشيلي والارغواي قبل انفجار أزمة الدين في عام (١٩٨٢).
٥. تخفيض مستوى النشاط الاقتصادي، اذ قد تعمل الحكومة الى اتباع سياسات مالية ونقدية تقييدية تؤدي الى خفض الطلب الكلي، لمواجهة الآثار التي يتركها سعر الصرف العملة المحلية المغالى فيها، ان ذلك يعني ان اتباع هذه السياسات التقييدية سواء المالية او النقدية منها، سوف تترك أثراً غير مرغوب بها، تتمثل في انخفاض مستوى الانتاج والاستخدام وظهور وانشار البطالة بنسبة كبير على مستوى الاقتصاد الوطني.^{١١}

المحور الثاني : العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و سعر الصرف في الاقتصاد العراقي

ان هذا المحور نستعرض العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، في ظل ما توفره النظرية الاقتصادية من أرضية علمية للنقاشات الاقتصادية .

١.العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بحسب المنهج الكينزي، فإن هناك علاقة مباشرة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، وأن اتجاه العلاقة يبدأ من عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الحساب الجاري. فاتساع عجز الموازنة الحكومية يأتي نتيجة زيادة في الإنفاق الحكومي مع ثبات مستوى الإيراد العامة ، وبانخفاض مستوى الادخار الحكومي تتخفض المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، وارتفاع معدلات الفائدة في ظل (نظام سعر صرف مرن) سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلي ،مما يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبذلك ستزداد الاستيرادات وتنخفض الصادرات، وبذلك يتشكل العجز في الميزان التجاري الذي هو المحدد الرئيس غالباً للحساب الجاري. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة باختصار كالآتي^{١٢}:

$$(X - M) = (S - I) + (T - G) \text{ ----- a}$$

حيث إن :- X = الصادرات، M = الاستيرادات ، S = الادخار ، I = الاستثمار ،

T = الضرائب ، G = الانفاق الحكومي

$$TD = SD + BD \text{ ----- b}$$

إذ أن:-عجز الميزان التجاري يعبر عنه ب TD ، أما فجوة الادخار فيعبر عنها ب SD ، وأخيراً يعبر عن عجز الموازنة ب BD .

و يعكس جدول (١) بعض الحقائق الاقتصادية عن الاقتصاد العراقي ، أهمها العلاقة الطردية بين حجم الناتج المحلي الاجمالي والصادرات إذ يرتفعان وينخفضان بنفس الاتجاه، كذلك تمتع الميزان التجاري بحالة فائض لكنه متواضع ، حتى في سنوات العسر المالي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ، وذلك يعبر عن إمكانية ضغط الاستيرادات عند تراجع أسعار النفط وذلك لمرونتها العالية. يقابله في الجانب الآخر حالة من العجز في الموازنة العامة في سنوات العسر المالي وكذلك السنوات التي شهدت توسعاً كبيراً في الانفاق العام.

جدول (١)

الموازنة العامة والميزان التجاري ومكوناتهما للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٤)

السنوات	النفقات تريليون دينار	الايرادات تريليون دينار	عجز الموازنة تريليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي تريليون دينار	الصادرات تريليون دينار	الاستيرادات تريليون دينار	الميزان التجاري تريليون دينار
٢٠٠٤	٣٣,٦	٣٢,٩	-٠,٦٧٤	٥٣,٢	٢٧,١	١٩,٩	٧,١
٢٠٠٥	٢٦,٣	٤٠,٥	١٤,١	٧٣,٥	٣٥,٧	٢٧,٥	٨,١
٢٠٠٦	٣٨,٨	٤٩,٠	١٠,٢	٩٥,٥	٤٣,١	٢٥,٧	١٧,٣
٢٠٠٧	٣٩,٠	٥٤,٥	١٥,٥	١١١,٤	٥٢,٨	٢٢,٨	٢٩,٤
٢٠٠٨	٨٦,٦	٨٠,٤	-٦,٢	١٥٧,٠	٧٣,٥	٤٠,٩	٣٢,٥
٢٠٠٩	٦٩,١	٥٠,٤	-١٨,٧	١٣٠,٦	٤٨,٩	٤٨,٥	٠,٣
٢٠١٠	٨٤,٦	٧٠,١٧٨	-١٤	١٦٢,٠٦٥	٦١,٤	٥١,٣	١٠,٠
٢٠١١	٨٩,٧	١٠٣,٩	١٤,٢	٢١٧,٣٢٧	٩٧,٣	٥٥,٩	٤١,٥
٢٠١٢	١١٦,٦	١١٩,٥	٣,١	٢٥٤٢٢٥	١١٠,٤	٦٩,٠	٤١,٤
٢٠١٣	١٣٠,٨	١١٣,٨	-١٦,٩	٢٦٧٣٩٦	١٠٤,٦	٦٩,٤	٣٥,٢
٢٠١٤	١١٤,٥	١٠٥,٦	-٨,٩	٢٥٨٩٠١	٩٨,٥	٦٢,٢	٣٦,٣
٢٠١٥	٧٥,١	٦٦,٠	-٩,١	٠٧,٩	٦٠,٦	٥٦,٧	٣,٩
٢٠١٦	٦٧,١	٥٤.٤	-١٢,٧	١٩٦.٥	٤٨,١	٤٠,٥	٧,٦

المصدر:

- تقرير الاقتصاد العراقي ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، جمهورية العراق، بغداد ، ٢٠١٧، ص٢٧. ص٥٩

- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٦ ، دائرة الاحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، ص٨٣

- التقارير الاقتصادية للبنك المركزي لأعوام مختلفة .

٢. العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة والدين الداخلي وسعر الصرف:

هناك علاقة وثيقة بين كل من عجز الموازنة والدين العام وسعر الفائدة في المناقشات الاقتصادية، فعند وجود دين داخلي مهم ستنعكس الزيادة في سعر الفائدة الاسمية المدفوعة عن الدين بصورة نفقات عامة تزيد في حجم عجز الموازنة. وحتى لو كان معدل الزيادة مطابق تماماً للزيادة في معدل التضخم، وبعبارة أخرى حتى لو لم يتغير معدل الفائدة الحقيقي، وفي ضوء دين عام كبير ومعدل تضخم مستقبلي غير معروف كما هي الحال في العراق فيكون من الصعب التنبؤ بالآثار على العجز، إذا ما كانت الحكومة تدفع معدل فائدة حقيقي ثابت على الدين.

وفي حالة معدل الفائدة الحقيقي، فإن ارتفاع العجز سيكون دالة مباشرة (في حجم الدين، ومستوى الفائدة الاسمي على الدين)، والذي سيكون بالمقابل معتمداً على معدل التضخم، وسيكون الأثر الكامن للتغير في معدل التضخم كبيراً على عجز الموازنة. ولأن الدين العام أحد العوامل المكونة لعجز الموازنة، فكلما ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، ارتفعت كلفته مسببة ضغوطاً على أسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم زيادة خدمة الدين العام، التي تشكل إحدى عناصر العجز في الموازنة^{١٣}، وعليه فإن سعر الفائدة الموضح في الجدول (٢) هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على ايداعات البنوك التجارية، لذا فهو يعد مؤشراً لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي ألا تقل أسعارها عن سعر البنك المركزي، وعند حدوث تضخم فإنه يتم رفع سعر الفائدة للحد من التوسع في الائتمان، مما ينعكس سلباً على الاستثمار والانتاج، ويمتد التأثير ليصل الى حركة التجارة الخارجية، وسعر الصرف والدين الداخلي، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

وفي مقابل ذلك نجد ان هناك مؤشراً اقتصادياً يضغط بقوة على الاقتصاد القومي متمثل بظاهرة الضائقة المالية، والتي أدت الى قيام البنك المركزي العراقي بطرحه برنامجاً تحفيزياً بنحو (١٧) تريليون دينار، والذي اسهم من خلال عمليات السوق المفتوحة في التخفيف الى حد كبير من اختناقات السيولة المصرفية، وهذا أدى الى تمكين الموازنة من الاقتراض بحالات الخزينة والقروض الاخرى عبر السوق. إذ سجل الدين العام الداخلي زيادات دراماتيكية من (٣٢.١) تريليون دينار في عام (٢٠١٥) ليقفز الى (٤٧.٤) تريليون دينار في عام (٢٠١٦)، مشكلاً نسبة (٤٠%) من الدين العام وما نسبته (٢٤.١%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، في حين ارتفع الدين الخارجي ليشكل ما نسبته (٣٦.١%) من الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام وذلك ما يعكسه جدول (٢). وبالتالي سينعكس ذلك سلباً على استدامة الدين، والتي ترتبط بالقدرة على تدوير الدين الداخلي، لكن قيام البنك المركزي بتدوير الدين الداخلي عبر تيسير السيولة واستخدام المزيد من أدوات الدين، بشراء حوالات الخزينة أو السندات العائدة إلى الحكومة من

السوق الثانوية ، خفف من وطأة الضائقة المالية التي شهدتها الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض أسعار النفط والانفاق العسكري الكبير بعد عام ٢٠١٤.١٤

جدول (٢) مؤشرات عن الدين الداخلي والفائدة وعجز الموازنة (٢٠١٦-٢٠٠٤)
(ترليون دينار)

السنة	٠٤	٠٥	٠٦	٠٧	٠٨	٠٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
الدين الداخلي ترليون دينار	٥,٩	٦,٢	٥,٣	٥,١	٤,٤	٨,٤	١٠,٧	١٢,٣	١١,٥	١٣,٢	٢٠,٢	٣١,٧	٤٦,٩
متوسط سعر فائدة البنك المركزي %	٦,٥	٧	١٦	٢٠	٢٠	٧	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٤
عجز الموازنة ترليون دينار	٠,٨	١٤,١	١٠,٢	١٥,٥	١١,٦	-٥,٤	٥,١	١٤,٢	٣,١	١٦,٩	-٨,٩	-٢٥,١	-٢٩,١

المصدر:وزارة المالية / دائرة الدين العام .

تقرير الاقتصاد العراقي ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، جمهورية العراق ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٢٧ وص ٥٣ .

٣. العلاقة التبادلية بين التضخم وسعر الصرف:

لقد أظهرت تجارب دولية عديدة نجاح استعمال سعر الصرف كمثبت إسمي لتخفيض معدلات التضخم.، ان استهداف التضخم عن طريق استهداف سعر الصرف Foreign Exchange Targeting حتى وان تم في اطار برنامج معلن للسياسة النقدية يعني ان المثبت الاسمي المعتمد حاليا Nominal Anchor ضمن الاطار النقدي الذي يعتمد البنك المركزي العراقي، والذي توفره المتغيرات او الاهداف الوسيطة Intermediate targets سيتغير من مستوى الى مستوى اخر وسيترك اثره باتجاهين: الاول؛ ان التوقعات العقلانية للجمهور ستتأثر حالا عن طريق تعاضم درجة الاحلال من الدولار الى الدينار، ذلك لتجنب اية خسائر قدرية محتملة Wind full Losses ، والثاني؛ فان نظام سعر الصرف سيكون نظاما اكثر مرونة من وضعه الحالي، وسيعمل باتجاه الصعود التدريجي لمصلحة الدينار العراقي Flexible upward.

فالعلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار أقرب ما تكون تحوطية Hedge في تطور سلوك سوق النقد نفسها ازاء الانتقال من فخ سيولة بالدينار الى فخ سيولة بالدولار. وبهذا، فان التوقعات التضخمية التي يولدها سوق الصرف، تتحول الى قوى تضخمية فعلية يؤشرها ارتفاع

المستوى العام للأسعار، بمجرد نمو معدلات السيولة العامة المحلية عن طريق الاقتراض الحكومي الرخيص (أي سياسة النقد الرخيص)^{١٥}.

جدول (٣) أسعار صرف الدينار وعرض النقد والتضخم

السنوات	عرض العملة بالمفهوم الضيق M1 مليار دينار	نسبة العملة خارج البنوك الى عرض النقد M1 %	اسعار صرف البنك المركزي	اسعار صرف السوق	التضخم (%)
٢٠٠٤	١٠١٤٨	٧١	١٤٠٠	١٤٥٣	٢٧
٢٠٠٥	١١٣٩٩	٨٠	١٤٦٩	١٤٧٢	٣٧
٢٠٠٦	١٥٤٦٠	٧١	١٤٦٧	١٤٧٥	٥٣,٢
٢٠٠٧	٢١٧٢١	٦٦	١٢٥٥	١٢٦٧	٣٠,٨
٢٠٠٨	٢٨١٨٩	٦٦	١١٩٣	١٢٠٣	٧,٢
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠	٥٨	١١٧٠	١١٨٢	٢,٨
٢٠١٠	٥١٧٤٣	٤٧	١١٧٠	١١٨٦	٣,٣
٢٠١١	٦٢٤٧٣	٤٥	١١٧٠	١١٩٦	٦,٥
٢٠١٢	٦٣٧٣٥	٤٨	١١٦٦	١٢٣٣	٦,١
٢٠١٣	٧٣٨٣١	٤٧	١١٦٩	١٢٣٥	٣,٢
٢٠١٤	٧٢٦٩٢	٤٩	١١٨٦	١٢١٤	٢,٢
٢٠١٥	٦٥٤٣٥	٥٣	١١٨٧	١٢٤٧	١,٧
٢٠١٦	٧٠٧٣٣	٥٩	١١٨٥	١٢٧٥	١,٢

المصادر :- [http://www.worldbank.org/en/research/commodity-](http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets?cid=ECR_E_NewsletterWeekly_EN_EXT)

[markets?cid=ECR_E_NewsletterWeekly_EN_EXT](http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets?cid=ECR_E_NewsletterWeekly_EN_EXT)

- <https://www.oil.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=77>

- دائرة السياسات الاقتصادية ،الجهاز المركزي للإحصاء ،تقرير التضخم السنوي في الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٤ ،ص ٢٥

- البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية ،للسنوات ٢٠٠٤،٢٠٠٦،٢٠٠٨،٢٠١١،٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧

- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٦ ، ص ٢.

- (٢٠١٣-٢٠١٥) من التقرير السنوي للبنك المركزي .

يوضح جدول (٣) حقيقة مهمة هي تراجع عرض النقد في عام ٢٠١٥ عن العام الذي سبقه بنسبة ١٠% هذا من جهة، ومن جهة ثانية استمر تزايد معدلات تسرب العملة خارج الجهاز المصرفي من ٥٣% في عام ٢٠١٥ لتصل الى ٥٩% في عام ٢٠١٦ لضعف ثقة الجمهور.

٤. العلاقة التبادلية بين نظام سعر الصرف واستقرار سعر الصرف :

ما بين نظام سعر صرف المعوم ونظام سعر الصرف الثابت، تعيش اقتصادات العالم اليوم، وتتبع أنظمة سعر صرف تبتعد فيها عن الحدود القصوى عادةً. و بشكل عام فإن نظام سعر الصرف المعوم الحر يتحدد وفق قوى السوق ، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استتسابي (أي تدخل آني) ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف انخفاضاً محدوداً في معدل تغير سعر الصرف، والحيلولة دون تقلباته المفرطة وليس عن طريق تحديد مستوى معين له . أما نظام سعر الصرف المعوم الموجه فبموجبه تسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد مسبقاً لهذا التأثير. ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف، هو مركز ميزان المدفوعات، ومستوى الاحتياطيات الدولية، وتطورات السوق الموازية، ولا يجوز فيه أن تكون التعديلات تلقائية. وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشراً أو غير مباشر.

ولابد من الإشارة الى إن اعتماد سعر الصرف المرن قبل تحرير الحساب الرأسمالي يسمح للبلد المعني باستيعاب صدمات الحساب الرأسمالي، كما ان تحرير الحساب الرأسمالي يساعد في موازنة الصدمات المؤقتة في الحساب الجاري، وتوسيع نطاق الأدوات المتاحة لإدارة المخاطر، وزيادة تعميق سوق النقد الأجنبي. حينما لا يكون الحساب الرأسمالي في بلد ما محرراً بالكامل، أو يفتقر سوق رأس المال فيه للكفاءة، فإن الصدمات المؤقتة قد تؤدي إلى تقلب سعر الصرف في الأسواق «الهزيلة»، وقد يترتب على تقلبات أسعار الصرف تكاليف سياسية باهضة نظراً ، لأن سعر الصرف هو المقياس الرمزي لنجاح الحكومة في إدارة اقتصادها الكلي، وقد يؤدي استمرار الانحرافات لفترات طويلة وعدم انتظام تحركات أسعار الصرف إلى اتساع هوامش الخطأ في توقعات التكلفة والدخل في القطاع الحقيقي، مما يضيف صعوبة على التخطيط والاستثمار على المدى البعيد.^{١٦}

أما النظام النقدي في العراق ولاسيما نظام معدلات الصرف الذي يمثل سعر الصرف فيه القيمة الخارجية للنقود، وبسبب التلازم بين عوائد النفط بالعملة الاجنبية والاصدار النقدي (بعد ان تحولت تلك العوائد في جانب كبير منها الى احتياطيات اجنبية لدى السلطة النقدية). فأن نظام اسعار الصرف قد تتغير بالتدريج من نظام صرف معوم مدار الى نظام صرف شديد الثبات. ان هذا

يعني بأن مضاعف الائتمان المصرفي يساوي واحد وأن العملة المصدرة التي تماثل عرض النقد، أمست مغطاة بالنقد الاجنبي بنسبة (١٠٠%) أو أكثر وبحسب سعر الصرف وتغيره طوال المدة الماضية.^{١٧}

وعلى الرغم من أن عمليات السوق المفتوحة عن طريق مزاد العملة الاجنبية، تستطيع التأثير على مناسيب السيولة، وتحقيق الاستقرار عبر آلية التعقيم (إذ في حالة سعر الصرف المثبت وتمويل العجز عن طريق احتياطي العملة لدى البنك المركزي ، فإن القاعدة النقدية للبنك تنخفض وبالتالي الكتلة النقدية ، ولكن يمكن للبنك المركزي أن يعقم هذه العملية عن طريق إجراء عمليات مفتوحة بنفس مقدار بيع العملة الأجنبية ... أي الحفاظ على الكتلة النقدية عن طريق العمليات المفتوحة)^{١٨}، الا انها غير قادرة على ان تحدث فراغا نقديا بالدينار العراقي، ان هذا يُشير الى ان حجم سيولة الدينار العراقي، يبقى اقل من حجم الاصدار النقدي بالرغم من شدة تدخل البنك المركزي في سوق النقد. وعليه فأن نظام الصرف في العراق او النظام النقدي اصبح اقرب الى نظام ترتيبات مجلس العملة currency board arrangements ، وهو النظام الذي تتعادل فيه العملة الوطنية بالعملة الاجنبية بنسبة تغطية (١٠٠%) مع تعطل مضاعف الائتمان المصرفي الى حد بعيد. وعليه فإن إشارة سعر الصرف في ظل السوق المركزية للعملة الاجنبية حالياً هي التي تلعب دوراً مهماً في السياسة النقدية.^{١٩}

جدول (٤) أسعار الصرف والايرادات النفطية والاحتياطيات الدولية

السنوات	الايرادات النفطية مليار دينار	اسعار النفط (سلة أوبك) دولار/برميل	اسعار صرف البنك المركزي	اسعار صرف السوق	الاحتياطيات الدولية مليار دولار	الاحتياطيات الدولية * تريليون دينار
٢٠٠٤	٣٠٥٤٣	٣٦	١٤٠٠	١٤٥٣	٧,٩	١١,٠
٢٠٠٥	٣٩٣٦٦	٥٠	١٤٦٩	١٤٧٢	١٢,٢	١٧,٩
٢٠٠٦	٤٦٥٢٩	٦١	١٤٦٧	١٤٧٥	١٨,١	٢٦,٤
٢٠٠٧	٤٩٣٠٩	٦٩	١٢٥٥	١٢٦٧	٣٠,٤	٣٨,١
٢٠٠٨	٧٧٨٧٥	٩٤	١١٩٣	١٢٠٣	٤٩,٢	٥٨,٥
٢٠٠٩	٤٨٣٥٦	٦١	١١٧٠	١١٨٢	٤٤,٣	٥١,٨
٢٠١٠	٦١٠٧٧	٧٧	١١٧٠	١١٨٦	٥٠,٦	٥٩,٢
٢٠١١	٩٧٠٩٤	١٠٦	١١٧٠	١١٩٦	٦١,٠	٧١,٣

٢٠١٢	١١٠٠.١٢	١٠.٨	١١٦٦	١٢٣٣	٧٠,٣	٨١,٩
٢٠١٣	١٠٤٠.٢٤	١٠.٥	١١٦٩	١٢٣٥	٧٧,٤	٩٠,٤
٢٠١٤	٩٨٠.٩٥	٩٦	١١٨٦	١٢١٤	٦٦,٣	٧٨,٦
٢٠١٥	٥٧٢٠.٢	٤٥	١١٨٧	١٢٤٧	٥٣,٧	٦٣,٨
٢٠١٦	٥١٥٤٧	٤٦.٤	١١٨٥	١٢٢٥	٤٥,٣	٥٣,٧

المصدر: * تم تحويل الاحتياطيات الدولية من الدولار الى الدينار بضررها بسعر الصرف المعتمد من البنك المركزي.

- تقرير الاقتصاد العراقي ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، جمهورية العراق، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٥٩ .

- علي محسن اسماعيل ، السياسة النقدية في مواجهة التحديات (٢٠١٦-١٥) نيسان ٢٠١٧ . بحث منشور على موقع البنك المركزي

من الواضح ان بناء الاحتياطيات الدولية التي تدعم سعر صرف العملة المحلية يتأتى من تراكم ايرادات الصادرات كما يظهر من جدول (٤)، وإن مستوى الاحتياطيات المناسب يمكن قياسه من خلال مؤشرات معتمدة من قبل صندوق النقد الدولي و كالآتي:

ان تكون نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات لمدة ٦ أشهر

نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للمعروض النقدي بالعملة المحلية هي ١:١ .

نسبة الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي تساوي واحد صحيح.

وإذا ما طبقنا المعيار (أ) على سبيل المثال نحصل على النتائج الآتية:

السنوات	الاحتياطيات الدولية تريليون دينار	الاستيرادات تريليون دينار	مدة تغطية الاستيرادات
٢٠١٤	٧٨,٦	٦٢,٢	١.٢٦ سنة
٢٠١٥	٦٣,٨	٤٥,٦	١.٤ سنة
٢٠١٦	٥٣,٧	٤٠,٧	١.٣ سنة

الجدول من عمل الباحثين

و بعد ان تم تطبيق المعيار (أ) نجد ان العراق من الدول التي تحتفظ باحتياطيات دولية عالية، علماً أن مبيعات البنك المركزي للدولار للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦) قد بلغت ما يقارب (٤١٥) مليار دولار، وإن مشتريات البنك المركزي من الدولار قد بلغت (٤٥١) مليار دولار لنفس المدة.^{٢٠}

المحور الثالث : قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين الانضباط المالي والمتغيرات الاقتصادية الكلية

سنركز في هذا المحور على قياس وتحليل العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات التأثير الأهم، ومن ثم فحص هذه العلاقات والتأكد من مدى مطابقتها لفحوى النظرية الاقتصادية، وأخيراً تقديم التفسير الاقتصادي للنتائج. ولذلك سنوضح قائمة برموز المتغيرات الاقتصادية .

جدول (٥)

رموز المتغيرات

عجز الموازنة (متغير تابع) تريليون دينار	النفقات تريليون دينار	الايرادات تريليون دينار	الميزان التجاري تريليون دينار	عرض العملة بالمفهوم الضيق تريليون دينار	اسعار صرف السوق دينار:دولار	الاحتياطيات الدولية تريليون دينار	الدين الداخلي تريليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي تريليون دينار
DEF	EX	RV	TP	M1	ED	RC	CR	GDP

تظهر نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصيل للبيانات كما في الجدول (٦) ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الاصيل حسب اختبار (PP)، وايضا جميعا غير مستقرة حسب اختبار (ADF) باستثناء متغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الموازي ، الامر الذي يفضي الى اخذ الفرق الاول لجميع المتغيرات وكما يظهر الجدول (٧).

جدول (٦)

		(PP) At First Difference							
		d(DEF)	d(CR)	d(ED)	d(EX)	d(GDP)	d(RC)	d(RV)	d(TP)
With Constant	t-Statistic	-3.540	-5.852	-9.832	-5.794	-6.171	-7.440	-5.393	-5.394
	Prob.	0.012	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
		**	***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.507	-8.760	13.616	-6.376	-6.334	-8.494	-5.510	-5.411
	Prob.	0.052	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

		*	***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t- Statistic	-3.525	-5.603	-9.629	-5.830	-6.053	-7.275	-5.457	-5.482
	Prob.	0.001	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***	***	***	***
	(ADF)At First Difference								
		d(DEF)	d(CR)	d(ED)	d(EX)	d(GDP)	d(RC)	d(RV)	d(TP)
With Constant	t- Statistic	-3.540	0.326	-1.953	-1.616	-1.409	-4.963	-1.374	-3.783
	Prob.	0.012	0.977	0.305	0.465	0.568	0.000	0.585	0.006
		**	No	No	no	no	***	No	***
With Constant & Trend	t- Statistic	-3.507	-0.998	-2.622	-1.767	-1.662	-5.163	-1.979	-3.661
	Prob.	0.052	0.933	0.274	0.701	0.748	0.001	0.593	0.037
		*	No	No	no	no	***	No	**
Without Constant & Trend	t- Statistic	-3.525	1.001	-2.111	-1.601	-1.639	-4.988	-1.447	-3.788
	Prob.	0.001	0.913	0.035	0.102	0.095	0.000	0.136	0.000
		***	No	**	no	*	***	no	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***)
Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر : نتائج برنامج Eviews

جدول (٧) اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول

اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الأصلي -

- اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT TEST

		(PP) At Level							
		DEF	CR	ED	EX	GDP	RC	RV	TP
With Constant	t-Statistic	-1.7329	2.0774	-2.5733	-1.7995	-1.6881	-2.1432	-1.8002	-2.1767
	Prob.	0.408	0.9999	0.1063	0.3758	0.43	0.2295	0.3755	0.2174
		no	No	No	no	no	no	No	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.084	-1.2166	-2.1924	-1.4732	-1.2629	-1.5476	-1.1842	-1.8867
	Prob.	0.5398	0.8943	0.4816	0.8235	0.8837	0.7969	0.9012	0.644
		no	No	No	no	no	no	No	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7364	3.6058	-1.093	-0.1252	0.5743	0.3593	-0.3039	-1.2308
	Prob.	0.0782	0.9998	0.2444	0.6348	0.8365	0.7841	0.5704	0.1971
		*	No	No	no	no	no	No	no
		(ADF) At Level							
With Constant	t-Statistic	-2.5264	1.3762	-4.0884	-1.4774	-1.3964	-1.1815	-1.5768	-2.0168
	Prob.	0.1166	0.9986	0.0029	0.534	0.5738	0.6731	0.4844	0.2788
		no	No	***	no	no	no	No	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7663	0.1986	-3.9166	-1.1481	-1.7629	0.6073	-1.3723	-1.9367
	Prob.	0.2172	0.9972	0.0209	0.9068	0.7028	0.9993	0.8531	0.6169
		no	No	**	no	no	no	No	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.4302	1.5498	0.1862	-0.8805	-0.4791	0.314	-0.9464	-1.2944
	Prob.	0.0163	0.968	0.7345	0.3281	0.5015	0.7715	0.3006	0.1772
		**	No	No	no	no	no	No	no

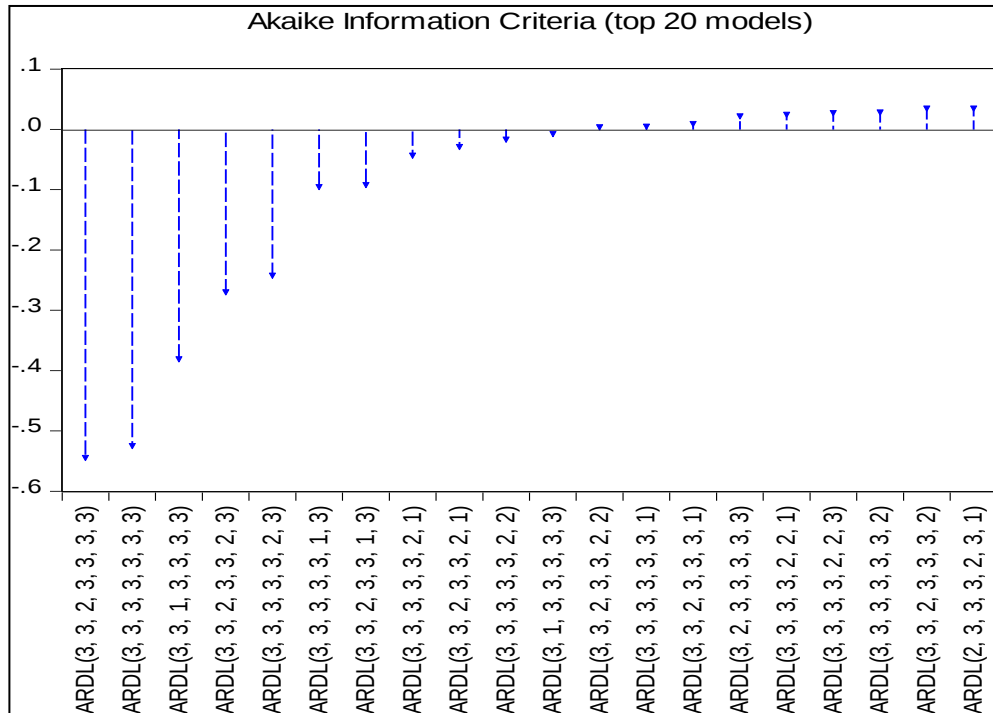
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر : نتائج برنامج Eviews

تظهر نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات ان جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى الاصلي حسب اختبار (PP)، وايضا جميعها مستقرة حسب اختبار (ADF)، وبما ان عدد المشاهدات ليس كبيراً، واختلاف درجة الاستقرارية للمتغيرات لذلك يفضل استخدام نموذج (ARDL) ^{٢١} Autoregressive Distributed lag model لتحديد العوامل المحددة للضبط المالي، وسيتم اقتراح نموذجين يحددان الضبط المالي (عجز الموازنة) الاول يتضمن النفقات العامة كأحد المتغيرات المستقلة، الثاني يتضمن الايرادات كأحد المتغيرات المستقلة.

أولاً: نتائج النموذج الاول : يظهر الشكل (١) نتائج اختبار معيار (AIC) لتحديد النموذج الامثل من النتائج اعلاه تظهر ان النموذج المختار هو من الرتبة (3, 3, 2, 3, 3, 3, 3) ، وتم اختياره بناءً على معيار (AIC) ، (اي معيار معلومات أكيكي Akaike Information Criterion)، وكما في الشكل البياني التالي:

شكل (١) اختيار نموذج ARDL للنموذج الاول حسب معيار AIC



التكامل المشترك وفق النموذج الاول. يظهر الجدول (٨) نتائج اختبار الحدود وكالاتي:

جدول (٨)

نتائج اختبار الحدود للنموذج الاول

F-Bounds	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.79588	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.50%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر : نتائج برنامج Eviews

يظهر من نتائج الجدول (٨) ان هنالك تكامل مشترك بين الضبط المالي ومحدداته خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٦ في العراق ، لان F المحسوبة اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١).

نتائج الاستجابة القصيرة الاجل وطويلة الاجل للنموذج الاول .

يظهر الجدول (٩) نتائج الاستجابة القصيرة والاجل والطويلة الاجل للنموذج الاول و كالاتي :

نتائج الاستجابة القصيرة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEF(-1))	0.444	0.076414	5.806	0.000
D(DEF(-2))	-0.641	0.059711	-10.728	0.000
D(ED)	0.015	0.003088	4.716	0.000
D(ED(-1))	-0.009	0.00511	-1.806	0.093
D(ED(-2))	0.023	0.00361	6.317	0.000
D(CR)	-0.493	0.036672	-13.435	0.000
D(CR(-1))	0.189	0.039373	4.793	0.000
D(GDP)	0.261	0.038894	6.700	0.000
D(GDP(-1))	-0.101	0.061821	-1.633	0.125
D(GDP(-2))	0.317	0.046496	6.823	0.000
D(EX)	-0.819	0.030527	-26.845	0.000
D(EX(-1))	0.367	0.067249	5.460	0.000
D(EX(-2))	-0.447	0.048751	-9.160	0.000
D(TP)	0.463	0.028136	16.468	0.000
D(TP(-1))	-0.217	0.04877	-4.448	0.001
D(TP(-2))	0.189	0.032384	5.846	0.000
D(M1)	0.000	5.93E-05	-1.927	0.075
D(M1(-1))	0.000	9.32E-05	-0.982	0.343
D(M1(-2))	0.000	8.06E-05	-6.191	0.000
CointEq(-1)*	-0.252	0.021192	-11.898	0.000
نتائج الاستجابة الطويلة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED	-0.030	0.012	-2.584	0.022
CR	-0.880	0.169	-5.202	0.000
GDP	-0.109	0.310	-0.352	0.730
EX	-0.935	0.147	-6.341	0.000
TP	0.711	0.267	2.669	0.018
M1	0.001	0.001	1.968	0.069
C	70.472	22.906	3.077	0.008
R-squared	0.999	Mean dependent var		-0.58902
Adjusted R-squared	0.999	S.D. dependent var		4.029327
S.E. of regression	0.133	Akaike info criterion		-0.88581
Sum squared resid	0.373	Schwarz criterion		-0.04992
Log likelihood	38.159	Hannan-Quinn criter.		-0.58142
Durbin-Watson stat	3.172			

المصدر : نتائج برنامج Eviews

يظهر من الجدول (٩) الآتي :

ان معلمة تصحيح الخطأ في معادلة الاستجابة القصيرة الاجل تساوي (-0.252) وهي معنوية عند مستوى اقل من (0.01) ، مما يعني سرعة تصحيح الاختلال في التوازن الطويل الاجل تتم خلال (0.25) من الزمن .

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل، ان هناك علاقة تأثير سلبي معنوي لمتغير (ED) سعر الصرف على الضبط المالي خلال المدة $(2004-2016)$ ، إذ أن انخفاض سعر الصرف بقيمة (0.03) يؤدي الى زيادة الاستيرادات بقيمة وحدة واحدة، هذا وإن كان مخالفاً لمنطق النظرية الاقتصادية ، الا ان حالة الاقتصاد العراقي واعتماده على الاستيرادات بشكل كلي تقريبا لتلبية احتياجاته الاستهلاكية والاستثمارية، تؤدي الى تغذية العجز في الميزان التجاري بشكل مباشر، وبالموازنة العامة بطريقة غير مباشر من خلال ظاهرة العجز التوأم .

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل ان هناك علاقة تأثير سلبي معنوي لمتغير (CR) الدين الداخلي على الضبط المالي، خلال المدة $(2004-2016)$ ، وهذه النتيجة تتطابق مع المنطق الاقتصادي، إذ أن زيادة الدين الداخلي بمقدار (0.88) لغرض تغطية عجز الموازنة العامة، فإنها تؤدي الى انخفاضه بوحدة واحدة .

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل عدم وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير (GDP) على الضبط المالي، خلال المدة $(2004-2016)$ ، ويعزى سبب ذلك الى الانكسارات الحادة التي شهدتها الـ (GDP) العراقي في عدة سنوات مثل (2009) و (2014) و (2015) .

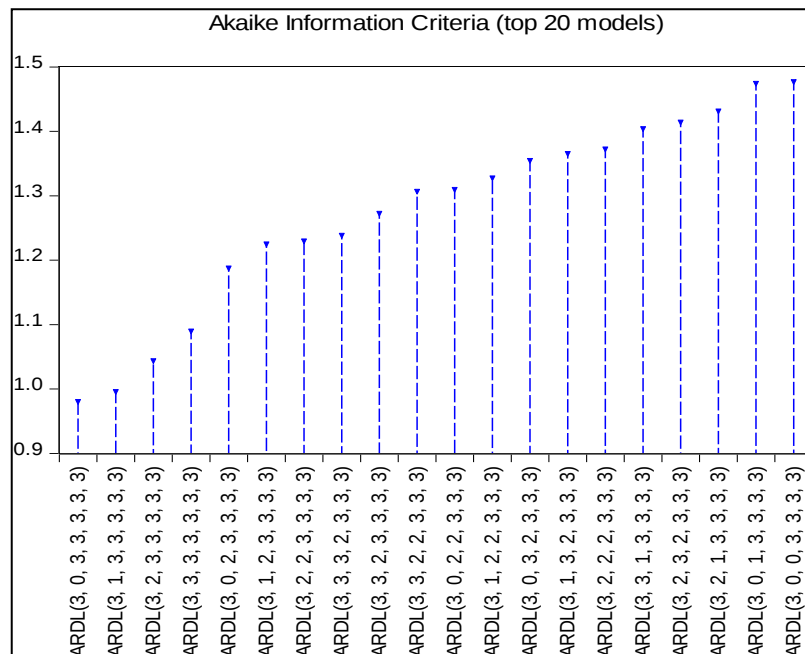
تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل ان هناك علاقة تأثير سلبي معنوي لمتغير (EX) النفقات العامة على الضبط المالي، خلال المدة $(2004-2016)$ ، وذلك عن طريق العلاقة بين هذين المتغيرين، إذ أن زيادة الانفاق العام بمقدار (0.935) ، سيؤدي الى زيادة عجز الموازنة بمقدار وحدة واحدة ، أي حدوث انخفاض في الانضباط المالي عادةً.

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل، ان هناك علاقة تأثير طردي معنوي لمتغير (TP) الميزان التجاري على الضبط المالي، خلال المدة $(2004-2016)$ ، وهذه العلاقة جاءت هي الأخرى متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية، بوجود حالة العجز المزدوج لكل من الميزان التجاري والموازنة العامة، إذ أن الزيادة في عجز الميزان التجاري بمقدار (0.711) تؤدي الى زيادة في عجز الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة ونفس الشبء في حالة الفائض .

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل ان هناك علاقة تأثير طردي معنوي لمتغير (M1) عرض العملة على الضبط المالي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، وهذه النتيجة تدعمها النظرية الاقتصادية بان العجز المالي والعرض النقدي كلاهما يغذي الآخر وأنها يسيران باتجاه واحد. كما تظهر النتائج ان المتغيرات المستقلة فسرت (٩٩%) من التغيرات الحاصلة للضبط المالي .

ثانياً: نتائج النموذج الثاني : يظهر الشكل (٢) نتائج اختبار معيار (AIC) لتحديد النموذج الامثل من النتائج تظهر ان النموذج المختار هو من الرتبة (ARDL(3, 0, 3, 3, 3, 3 ، وتم اختياره بناء على معيار (AIC) وكما في الشكل البياني التالي:

شكل (٢) اختيار نموذج ARDL للنموذج الاول حسب معيار AIC



المصدر : نتائج برنامج Eviews

التكامل المشترك فق النموذج الاول . يظهر الجدول (١٠) نتائج اختبار الحدود وكما يلي

جدول (١٠)

نتائج اختبار الحدود للنموذج الاول

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	13.04758	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.50%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر : نتائج برنامج Eviews

يظهر من نتائج الجدول (١٠) ان هنالك تكامل مشترك بين الضبط المالي ومحدداته خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٦ في العراق ، لان F المحسوبة اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١).

نتائج الاستجابة القصيرة الاجل وطويلة الاجل للنموذج الاول .

يظهر الجدول (١١) نتائج الاستجابة القصيرة والاجل والطويلة الاجل للنموذج الاول وكما يلي

نتائج الاستجابة القصيرة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEF(-1))	0.518	0.078	6.635	0.000
D(DEF(-2))	-0.579	0.054	-10.815	0.000
D(CR)	0.173	0.107	1.620	0.125
D(CR(-1))	-0.260	0.158	-1.644	0.120
D(CR(-2))	-0.459	0.133	-3.446	0.003
D(GDP)	-0.559	0.065	-8.647	0.000
D(GDP(-1))	0.533	0.099	5.406	0.000
D(GDP(-2))	0.395	0.103	3.838	0.002
D(RV)	-0.172	0.122	-1.404	0.179
D(RV(-1))	-0.241	0.189	-1.274	0.221
D(RV(-2))	-1.000	0.181	-5.509	0.000
D(TP)	1.116	0.052	21.268	0.000
D(TP(-1))	-0.643	0.106	-6.060	0.000
D(TP(-2))	0.716	0.082	8.769	0.000
D(M1)	0.000	0.000	1.908	0.074
D(M1(-1))	0.000	0.000	-2.148	0.047
D(M1(-2))	-0.001	0.000	-6.194	0.000

CointEq(-1)*	-0.343	0.028	-12.249	0.000
نتائج الاستجابة القصيرة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED	-0.012	0.012	-1.076	0.298
CR	1.250	0.310	4.030	0.001
GDP	-1.926	0.166	-11.567	0.000
RV	1.470	0.287	5.115	0.000
TP	1.247	0.169	7.385	0.000
M1	0.003	0.000	9.279	0.000
C	61.470	17.730	3.467	0.003
R-squared	0.997089	Mean dependent var		-0.589024
Adjusted R-squared	0.994938	S.D. dependent var		4.029327
S.E. of regression	0.286682	Akaike info criterion		0.639083
Sum squared resid	1.890289	Schwarz criterion		1.391383
Log likelihood	4.898793	Hannan-Quinn criter.		0.913029
Durbin-Watson stat	2.515052			

المصدر : نتائج برنامج Eviews

يظهر من الجدول (١١) ما يلي :

ان معلمة تصحيح الخطأ في معادلة الاستجابة القصيرة الاجل تساوي (-0.343) وهي معنوية عند مستوى اقل من (٠.٠١) ، مما يعني سرعة تصحيح الاختلال في التوازن الطويل الاجل تتم خلال ٠.٣٤ من الزمن .

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل، عدم وجود تأثير معنوي لمتغير (ED) سعر الصرف على الضبط المالي، خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، تبدو هذه النتيجة منطقية وتتطابق مع الواقع الاقتصادي إذ إن ثبات سعر الصرف يضاعف دور التصحيح الذي يجري على سعر الصرف في الأمد الطويل ويقوض أثره كعامل مباشر في تحقيق الضبط المالي.

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل، ان هناك علاقة تأثير سلبي معنوي لمتغير (CR) الدين الداخلي على الضبط المالي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، وهذه النتيجة تتطابق مع المنطق الاقتصادي إذ أن زيادة الدين الداخلي بمقدار (١.٢٥) تؤدي الى انخفاض عجز الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة.

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل عدم وجود تأثير سلبي معنوي لمتغير (GDP) الناتج المحلي الاجمالي على الضبط المالي، خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، يبقى الناتج المحلي الاجمالي هو الوعاء الاقتصادي الأكبر والأهم، الذي يشكل حالة الضبط المالي ولخضوعه لمتغيرات عديدة منها سعر النفط فقد يصعب تحديد أثره المباشر في حالتنا على الأمد الطويل .

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل، ان هناك علاقة تأثير طردي معنوي لمتغير (RV) الإيرادات العامة على الضبط المالي، خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، اذ أن زيادة العوائد المالية بمقدار (١.٤٧) تؤدي الى تقليل العجز المالي بمقدار وحدة واحدة، وهذا عادةً الأثر المباشر الذي يظهر إحصائياً، لكن في ذات الوقت، اذا تم توجيهها الى نفقات استهلاكية توسعية فإنها ستزيد من حالة العجز المالي، وهذا هو الأثر غير المباشر الذي قد لا يظهر بصورة إحصائية.

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل، ان هناك علاقة تأثير طردي معنوي لمتغير (TP) الميزان التجاري على الضبط المالي، خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، اذ أن الزيادة في (عجز/أو فائض) الميزان التجاري بمقدار (١.٢٤٧) يؤدي الى تحقيق (عجز/أو فائض) بمقدار وحدة واحدة، وهذه العلاقة جاءت هي الأخرى متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية، بوجود حالة العجز المزدوج لكل من الميزان التجاري والموازنة العامة، مما يعني ان ظاهرة العجز التوأم تنطبق على الاقتصاد العراقي.

تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل، ان هناك علاقة تأثير طردي معنوي لمتغير (M1) العرض النقدي على الضبط المالي، خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، وهذه النتيجة تدعمها النظرية الاقتصادية بأن العجز المالي والعرض النقدي كلاهما يغذي الآخر، وأنهما يسيران باتجاه واحد . كما تظهر النتائج ان المتغيرات المستقلة فسرت (٩٩%) من التغيرات الحاصلة للضبط المالي .

الاستنتاجات :

يمكن القول أن البحث توصل الى استنتاجات على المستويين النظري والعملي :
على المستوى النظري؛ اعتمد العراق نظاماً نقدياً يقوم على نظام صرف معوم مدار، ولكن عن طريق بناء احتياطات دولية عالية، بسبب تراكم عوائد النفط في سنوات اليسر المالي و لارتفاع أسعار النفط عالمياً ، فقد تحول نظام سعر الصرف الى نظام صرف شديد الثبات، وهذا ما انعكسه أسعار الصرف الرسمية المعلنة من قبل البنك المركزي.
كذلك تم استعمال سعر الصرف كمثبت إسمي لتخفيض معدلات التضخم ، عن طريق إطار سياسة نقدية تستهدف السيطرة على التضخم بحيث تكون السيطرة على سعر الصرف خطوة أولى لخفض معدلات التضخم.

إن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي تؤدي الى التوسع في النفقات العامة، وهذا التوسع يصعب معه التراجع أو تخفيض النفقات العامة في سنوات العسر المالي، و مما يؤدي الى عجز الموازنة العامة من جهة، وإيجاد سلوك لدى القطاع العام الحكومي بضعف الانضباط المالي من جهة أخرى ويجعل اللجوء الى الدين العام لا مناص منه.

أما على المستوى العملي، فقد أظهر النموذج الأول التأثير المعنوي لكل من المتغيرات المستقلة (ED) سعر الصرف، (CR) الدين الداخلي، (EX) النفقات العامة، (TP) الميزان التجاري، (M1) عرض العملة، وباستثناء متغير (GDP) الناتج المحلي الاجمالي الذي لم يظهر له تأثيراً معنوياً على الانضباط المالي.

أما النموذج الثاني فقد أظهر أن كلا من المتغيرات المستقلة (CR) الدين الداخلي، (RV) الإيرادات العامة، (TP) الميزان التجاري، (M1) عرض العملة ذات تأثير معنوي على الانضباط المالي، باستثناء متغيري (ED) سعر الصرف، (GDP) الناتج المحلي الاجمالي واللذان لم يظهر لهما تأثير معنوي على الانضباط المالي.

التوصيات :

توصل البحث بأن ظاهرة العجز التوأم تنطبق على الاقتصاد العراقي كسائر الاقتصادات الأخرى، لذا أن السيطرة على الاستيرادات وتخفيض عجوزات الميزان التجاري يصبح شرطاً ضرورياً لتخفيض العجز في الموازنة العامة .

يجب على واضعي السياسة الاقتصادية في العراق التركيز على مؤشر الانضباط المالي لكونه يوضح مستوى العجز الحاصل في الوضع الاقتصادي، فضلاً عن مساهمته في تحديد مستوى كفاءة وفعالية المؤسسات المالية في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة.

لغرض خفض مستوى العجز في الموازنة العامة في العراق، لابد من اعتماد اجراءات اقتصادية تؤدي الى خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي يقود الى خفض الضغوط على اسعار الفائدة الحقيقية، وهذا الاخير يؤدي الى خفض خدمة الدين العام والت يُعد احد اهم عجز الموازن العامة.

٤ - يجب على واضعي السياسة الاقتصادية في العراق المحافظة على استمرارية استقرار سعر صرف الدينار العراقي، وذلك لان التقلبات في اسعار الصرف تترك اثار سلبية على المستوى الاقتصادي للبلد، وذلك لكون ان سعر الصرف هو المقياس الرمزي لنجاح الحكومة في ادارة اقتصادها هذا من جانب، ومن جانب اخر فإن عدم استقرار سعر الصرف يقود الى اتساع هامش الخطأ في توقعات التكلفة والدخل في القطاع الحقيقي، وهذا الاخير يؤدي الى صعوبة التخطيط وتدفق الاستثمارات الخارجية الى داخل البلد على المدى البعيد.

٥- يجب على واضعي السياسة النقدية في العراق، التركيز على امر مهم حالياً يتمثل في ان نظام سعر الصرف او النظام النقدي الحالي اصبح اقرب الى نظام ترتيبات مجلس العملة، والنظام الذي تتعاد فيه العملة الوطنية مع العملة الاجنبية بنسبة تغطية (١٠٠%)، في ظل تعطيل عمل

مضاعف الائتمان المصرفي فأن اشارات سعر الصرف في السوق المركزية للعملة الاجنبية حالياً هي التي تلعب دوراً مهماً في السياسة النقدية الحالية.

الملاحق:

ملحق (١) المتغيرلت الاقتصادية الخاصة بالنموذج القياسي

السنة	عجز الموازنة (متغير تابع) تريليون دينار	النفقات تريليون دينار	الايرادات تريليون دينار	الميزان التجاري تريليون دينار	عرض العملة بالمفهوم الضيق تريليون دينار	اسعار صرف البنك المركزي دينار:دولار	اسعار صرف السوق دينار:دولار	الاحتياطيات الدولية تريليون دينار	الدين الداخلي تريليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي تريليون دينار
2004	-0,6	33,6	32,9	7,1	10,148	1400	1453	11,0	5,9	53,2
2005	14,1	26,3	40,5	8,1	11,399	1469	1472	17,9	6,2	73,5
2006	10,2	38,8	49,0	17,3	15,460	1467	1475	26,4	5,3	95,5
2007	15,5	39,0	54,5	29,4	21,721	1255	1267	38,1	5,1	111,4
2008	-6,2	86,6	80,4	32,5	28,189	1193	1203	58,5	4,4	157,0
2009	-5,4	69,1	50,4	0,3	37,300	1170	1182	51,8	8,4	130,6
2010	-14	84,6	70,1	10,0	51,743	1170	1186	59,2	10,7	162,0
2011	14,2	89,7	103,9	41,5	62,473	1170	1196	71,3	12,3	217,3
2012	3,1	116,6	119,5	41,4	63,735	1166	1233	81,9	11,5	254,2
2013	-16,9	130,8	113,8	35,2	73,831	1169	1235	90,4	13,2	267,3
2014	-8,9	114,5	105,6	36,3	72,692	1186	1214	78,6	20,2	258,9
2015	-9,1	75,1	66,0	3,9	65,435	1187	1247	63,8	31,7	207,9
2016	-12,7	67,1	54,4	7,6	70,733	1185	1275	53,7	46,9	196,5

- ^١ د. عبد الزهرة فيصل يونس، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، دار دجلة لطباعة والنشر، ط١، عمان، ٢٠١٧، ص٤٧٥ .
- ^٢ د. منى يونس حسين ،التوازن النقدي(الكلي) من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق، مكتبة الفتح ، ط٢٠٠٧، ص٢٣ .
- ^٣ د. عيسى محمد الغزالي، سياسات اسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، العدد ٢٣ ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٣، ص٣.
- ^٤ روبرت ب كارسو، ماذا يعرف الاقتصاديين عن التسعينيات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص٩٢-٩٣ .
- ^٥ عوض فاضل، نظم الصرف في الاقطار النامية في ظل اسعار الصرف العائمة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني، المجلد الثاني، ١٩٩٥، ص١٤٢.
- ^٦ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقيدين، ترجمة طه عبدالله وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧، ص٤٨٠-٤٩١ .
- ^٧ محي ناصر اللبان ،قيمة النقود، مطبعة جامعة، بغداد، ١٩٦٩، ص١٣٤-١٦٣ .
- ^٨ نظرية تكافؤ القوه الشرائية محمد حسن، www.netotrade.ae -
- ^٩ د. منى يونس حسين، مصدر سابق، ص١١ .
- ^{١٠} د. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ١٢٢، ٢٠٠٤-١٢٣.
- ^{١١} جلي بفيفرمان، المغالات في سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٢، العدد ١، آذار ١٩٨٥، ص١٨-١٩ .
- ^{١٢} د. عمرو هشام محمد، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتهم الحديثة، مكتبة العراق للطباعة والنشر، ٢٠١٨، ص٢١٤، ص٢٤٣ .
- ^{١٣} د. مظهر محمد صالح، الركود الاقتصادي في العراق : رؤية تشخيصية ، ص٢

<http://www.akhbaar.org>

- ^{١٤} البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، ٢٠١٦، ص ٢٥.
- ^{١٥} د.مظهر محمد صالح، الركود الاقتصادي في العراق : رؤية تشخيصية ،مصدر سابق ، ص ٦ .
- ^{١٦} روبا دوتا غوبتا وآخرون ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف ومتى وبأي سرعة ، قضايا اقتصادية ٣٨ ، صندوق النقد الدولي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢ .
- ^{١٧} د.مظهر محمد صالح - السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف -مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١١ .
- ^{١٨} د.بلقاسم العباس، سياسة أسعار الصرف ، سلسلة جسر التنمية ، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر ٢٠٠٣ ، السنة الثانية ، ص ١١ .
- ^{١٩} د.مظهر محمد صالح - السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف - مصدر سابق .
- ^{٢٠} علي محسن اسماعيل ، السياسة النقدية في مواجهة التحديات (١٥-٢٠١٦) نيسان ٢٠١٧ . بحث منشور على موقع البنك المركزي .
- ^{٢١} نموذج ARDL يتم من خلال هذا النموذج دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive model مع نموذج الابطاء الموزعة Distributed Lag Model في نموذج واحد ، وحسب المنهجية هذه تصبح السلاسل الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التوضيحية (المستقلة) الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر ، لمزيد من التفاصيل مراجعة :
- ^{٢٢} د.ناظم عبد الله المحمدي وماجد جاسم العيساوي ، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج ARDL للمدة ٩٠-٢٠١٥ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٩ العدد ١٧ السنة ٢٠١٧ ، ص ١٥٠ .

المصادر:

١. أحمد أبو بكر علي بدوي ، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، الإمارات العربية ، ٢٠١١.
٢. د. عبد الزهرة فيصل يونس، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، دار دجلة لطباعة والنشر، ط١، عمان، ٢٠١٧.
٣. د. منى يونس حسين ،التوازن النقدي(الكلي) من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق، مكتبة الفتح ، ط٧، ٢٠٠٧، ١.
٤. د. عيسى محمد الغزالي، سياسات اسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، العدد ٢٣ ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٣.
٥. روبرت ب كارسو، ماذا يعرف الاقتصاديين عن التسعينيات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤.
٦. عوض فاضل، نظم الصرف في الاقطار النامية في ظل اسعار الصرف العائمة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني، المجلد الثاني، ١٩٩٥.
٧. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله واخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧.
٨. محي ناصر اللبان، قيمة النقود، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٦٩.
٩. نظرية تكافؤ القوة الشرائية www.netotrade.ae
١٠. د. منى يونس حسين، مصدر سابق
١١. د. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ٢٠٠٤.
١٢. جلي بفيفرمان، المغالات في سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٢، العدد ١، آذار ١٩٨٥.
١٣. د. عمرو هشام محمد، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة، مكتبة العراق للطباعة والنشر، ٢٠١٨.

١٤.د.مظهر محمد صالح، الركود الاقتصادي في العراق : رؤية تشخيصية.

<http://www.akhbaar.org>

١٥. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، ٢٠١٦.

١٦.د.مظهر محمد صالح، الركود الاقتصادي في العراق : رؤية تشخيصية ،مصدر سابق ٢٠١٥.

١٧.روبا دوتا غوبتا وآخرون ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف ومتى وبأي سرعة ، قضايا اقتصادية ٣٨ ، صندوق النقد الدولي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦.

١٨.د.مظهر محمد صالح - السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف -مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١١.

١٩. د. بلقاسم العباس، سياسة أسعار الصرف ، سلسلة جسر التنمية ، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر ٢٠٠٣ .

٢٠. د. مظهر محمد صالح - السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف - مصدر سابق.

٢١.علي محسن اسماعيل ، السياسة النقدية في مواجهة التحديات (١٥-٢٠١٦) نيسان ٢٠١٧ . بحث منشور على موقع البنك المركزي.

٢٢.د.ناظم عبد الله المحمدي وماجد جاسم العيساوي ، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج ARDL للمدة ٩٠-٢٠١٥ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٩ العدد ١٧ السنة ٢٠١٧ .

٢٣.تقرير الاقتصاد العراقي ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، جمهورية العراق، بغداد ، ٢٠١٧.

٢٤.التقارير الاقتصادية للبنك المركزي لأعوام مختلفة .

٢٥--http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets?cid=ECR_E_NewsletterWeekly_EN_EXT

٢٦ - <https://www.oil.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=77>